



الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
التفتيش المركزي



تعميم رقم ٢/٢٠١٧
إلى جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات

بمناسبة تولي مهامه الرسمية كرئيس للتفتيش المركزي ، وفي سبيل إعادة
إرساء القواعد والأسس الإدارية في جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات ، تؤكد
عليكم إبلاغ هذه الكلمة من جميع الموظفين لما تتضمنه من توجيهات خاصة تتجلى
بقيمة العمل الوظيفي والخدمة العامة وكيفية تقديمها لأصحابها . /

٨ أيار ٢٠١٧

رئيس التفتيش المركزي

القاضي جورج أوغست عطية

طبق الأصل
ببيل قشالاش



١/٥٥٤٦
المديرة العامة السيد المبروك واليت
ص. ب. ص. ب. (٧٧٢٠٠٠) بيروت
مستشار الديوان وسبلحان الخياط
والمروان ويلحقا يوم
ساعة الظهر
مدير عام التعليم المهني والتقني

أحمد دياب ٢٦ أيار ٢٠١٧

الولاية رقم 24 أيار 2017

• أريدتها مناسبة في استقبال إسلامي بهامي ، كي أشرح من خلالكم ايها الاعلاميين الكرام (المشكورين لحضوركم) للمسؤولين والعاملين في الإدارات والمؤسسات العامة ، مدى أهمية مهمتهم وكيفية ممارستها بالتعاون سوية للوصول إلى الإدارة التي تعطي لكل مواطن حقها بعدالة وأمانة .

ايها السادة الزكراء، الموظفون والمتعاقدون والاجراء في الادارات والمؤسسات العامة والبلديات، كافة على مساحة ارض الوطن.

تكمّل الآن مراسم استلامي رئاسة التفتيش المركزي ، متوجهة بيمين حملت في مضامينها الكثير من القواعد لاصلية لأخلاقيات وطنية وعائلية على السواء .

انظركم اليوم وانتم في خضم الخدمة العامة التي نيطت بكم بعد ان جرى انتقاؤكم استنادا إلى معايير الكفاءة والقدرة على الالتزام.

فما أهم ان اذكركم اليوم ، بأن تطيعوا واجتهدوا في كل ما يتعلق بالخدمة التي دعيتم اليها ، وان لا تنهكوا حرمة الشرف وان لا تستعملوا الوظيفة التي اعطيت لكم لغرض ما يخالف مصالح الناس في تنفيذ القانون.

قطاعة أواجب بالخدمة، انفلاص في العمل وتغان في الالتزام ، وعدم انتهاك حرمة الشرف، امانة على كرامات الناس ، مهمة تستلهم ايمان السماء ولا تُلقي الا على عاتق الانقياء والشرفاء.

أما الذكاء في تنفيذ القانون فيوجب الحرص على الحقوق، ولو الصغرى، والتجرد في الخدمة عن المنافع والمطامع، وبحث دوماً عن العدل والحكم الصالح.

ايها السادة ،

ان اليمين التي اقسمتها اليوم وعد امام الله والشعب الممثل بحامي دستوره والذات ، والوعد التزام ووفاء،



ان اليمين عهد امام العزة الالهية الساهرة على تمام كل معالي التسم الجارى باسمها،
وحضور دائم امام الضمير الشخصي المسكت على الحق الذي يعطو ولا يعلى عليه،
ومسؤولية امام الشعب الصارخ المطالب بالانصاف والعدل في ملاحقة ومحاسبة
المسهرنين بسلامة هناء عيشه،

ان الالتزام فيه وفاء لكل سلطة اعطيت لي (بتشريف) من فخامة رئيس الجمهورية العماد
ميشال عون (وتكليات) من دولة رئيس مجلس الوزراء والوزراء مجتمعين، فبالحري بي
صدق الامانة في عبث المهام الموكلة الي وكانها من الله ممنوحة، له النتائج منها والحساب
فيها،

اما الوعد في يميني فمسؤولية هو، اتولى من خلالها البحث تحققاً عن النظافة والكفاءة
والجدارة لمرافقة وحماية مستحقيها ...

كما وملاحقة لمعاقبة من لا يلبي شروطها ، لان في الانتماء الوظيفي تكليفا بمسؤولية من
ابناء هذا الوطن اجمعين، لكم انتم العاملين ، في صرح الوظيفة الكريم، نحساب هذا الشعب
اللبناني العظيم " اذكروا ان اكبر مسؤول في هذا الوطن مسؤول امام الناس لا على الناس " .

من هنا، ان تكون في مسؤولية الوظيفة ، فذلك ابغ من ان يكون لك موقع حصين في الدولة
ومكانة مرموقة في المجتمع تتجراً فيهما على مواطني هذا الزمن ، بل ان تحفظ هذه القيمة
المضافة لك، في نظرك وبعيون ذويك ومسؤوليك ،

ان تكون في مسؤولية الوظيفة، فمعناه ان تعمل باستمرار على تنشئة ذاتك وتحويلها الي
مثال يرضيك، من خلال اتصافك بمزايا الشجاعة والصدق وحرية الضمير، ومحاربة
التراخي والتباطؤ والتأفف والتكاسل طمعاً بغرض استفادي دنيء،

ان تكون مسؤولاً في خدمة عامة، فمعناه ان تحافظ على القيم الانسانية السامية، لا سيما
التوق الى التمسك بالحرية العامة واجتذاب كل ما هو نفعي و شخصي ، والكف عن
الاستزلام او الاحتماء المهين ،

وهذه مزايا وقيم ومبادئ قائمة في صلب القوانين الوظيفية والتربية الوطنية والعائلية
ينقلها السلف الي الخلف.

كونوا دما جديدا وجيلا واعدا تشاركون جمهورية الاصلاح رسالة عادة بناء الوطن، بكل
حزم وعزم ودراية وعلم،



وكونوا في خدمة المواطنين ، جميع المواطنين ، بدون اننى تمييز طائفي مناطقي او فئوي .
لما يرتد بالخير على بنيتكم والاجيال القادمة .

وما انا اليوم امامكم على رأس التفويض المركزي اعلن لكم اننى ماض مع كامل طاقمه في
عهد جديد لممارسة كامل الصلاحيات الرقابية التي تنص عليها القوانين المرعية الاجراء :

• سننهض بهذا الجهاز الرقابي الهام من جديد ليكون علامة فارقة بإعادة
انتظام عمل الإدارات والمؤسسات العامة وتصويب اهدافها وزيادة انتاجيتها
انطلاقاً من ايجاد الوسائل والطرق الملائمة التي تساعد على المراقبة لضبط
وسائل التلاعب و المماطلة ، وجميع طرق الإبتزاز وغيرها.

• طبعاً سنراقب بشكل جدي ضبط الدوام الذي هو واجب على الموظف وحق
للمواطن ، دون ان نهمل مراقبة سير المعاملات وأوقات إنجازها تلافياً لأي
تأخير أو تباطؤ ، وسنكون آذاناً صاغية لكل شكوى مستمرة .

• سنقوم بالملاحقة المطلوبة والضرورية عند أية مخالفة أو خرق للقوانين او
التسلسل الإداري المطلوب ، أو عند التقاعس بتأدية الواجبات الوظيفية
الضرورية ...

• سنسعى دؤوبين الى تحسين الظروف الوظيفية بمختلف نواحيها المعنوية
والمادية.

